

سوريا وسياسات الزلازل

٢٨ يوليو ٢٠٢٣



الصورة التقطت من قبل رامي السيد / نور فوتو من صور غيتي

في فبراير ٢٠٢٣، تعرضت المناطق الحدودية بين تركيا وسوريا لزلزال مدمرة تسببت في حالة طوارئ إنسانية أخرى في الأراضي التي تحمل بالفعل ندوب الصراع السوري المستمر منذ اثني عشر عاما.

تناقش **جولين بوجوان** كيف وسرعان ما اتخذت الاستجابة للحالة الإنسانية منعطفا جيوسياسيا ورفعت الستار عن نظام إقليمي متغير. في مركز المنصة باليه من الزيارات والاجتماعات الدولية رفيعة المستوى بين الدول العربية تحت العين الساهرة للولايات المتحدة.

عودة القيادة العربية في القضية السورية؟

في أعقاب الصراع السوري، أخذت الدول العربية على عاتقها مهمة التفاوض على انتقال سياسي سريع وسلمي. في حين دعم عدد من دول الخليج المعارضة السورية ماليا وسياسيا، مثل قطر التي استضافت إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في نوفمبر ٢٠١٢، أطلقت جامعة الدول العربية مهمة وساطة تهدف إلى تأمين وقف عام لإطلاق النار وبدء حوار وطني. بعد فشل المهمة، تم نقل القضية السورية إلى الأمم المتحدة في يناير ٢٠٢٣. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن الدول العربية من توفير أي نوع من القيادة الإقليمية لعملية السلام، التي شلتها صراعاتها الداخلية كما يتضح من الأزمة الدبلوماسية القطرية (يونيو ٢٠١٧ - يناير ٢٠٢١). على الرغم من التحديات الخاصة بها، استمرت العديد من الدول العربية في دعم الإطاحة ببشار الأسد... حتى وقت قريب.

منذ عام ٢٠١٨، الذي يتوافق مع الانتصار العسكري للقوات المسلحة السورية في جنوب البلاد - البوابة الرئيسية لبقية المنطقة العربية - أظهرت الدول العربية علامات على التقارب مع نظام الأسد، مدفوعا بدولة الإمارات العربية المتحدة؛ حتى تركيا يمكن أن تكون على وشك منعطف دبلوماسي. في ديسمبر ٢٠٢٢، عقدت موسكو أول اجتماع رفيع المستوى بين الوزراء السوريين والأترك منذ بداية الصراع. ولكن منذ وقوع الزلازل المدمرة في المناطق الحدودية بين تركيا وسوريا في فبراير ٢٠٢٣، تسارع ذوبان الجليد في العلاقات بشكل شديد الاحتياج.

شهدت حالة الطوارئ الإنسانية عودة التضامن العربي والتزاما غير مسبوق بإيجاد مخرج من الصراع السوري. كان شمال غرب سوريا المنطقة الأكثر تضررا من الزلازل، ومع ذلك، استغرق وصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى المنطقة خمسة أيام. يمكن تفسير ذلك بحقيقة أن الشمال الغربي هو مقاطعة تسيطر عليها المعارضة، حيث الرابط الرسمي الوحيد مع الخارج هو معبر حدودي للأمم المتحدة مع تركيا. يزعم أن الأضرار الناجمة عن الزلازل على جانبي الحدود أدت إلى إبطاء عبور المساعدات، على الرغم من أن بعض الأصوات تدعي أن أنقرة أخرت العملية عن قصد لتحفيز المعارضة على قبول المساعدات من دمشق، بما يتماشى مع المصالحة المحتملة بين أردوغان والأسد. لدعم حججهم، يدعي النشطاء أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الدولية، مثل المنظمة الدولية للهجرة، كان لديها بالفعل مواد غير غذائية مخزنة في مستودعات على الحدود، حيث إنها لم تقدم أي مبرر للتأخير في إيصال المساعدات. قررت الولايات المتحدة في النهاية التدخل عبر قنوات غير مباشرة ودخلت أول قافلة إنسانية شمال غرب سوريا في ١٠ فبراير من المملكة العربية السعودية بالتنسيق من الولايات المتحدة.

على الساحة الدبلوماسية، خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٣، شرع الأسد في جولة إقليمية في عمان وروسيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والتي بلغت ذروتها مع عودة سوريا الرسمية إلى جامعة الدول العربية في ٧ مايو بعد تعليق لمدة ١٢ عاما. أعطت إعادة الولادة الجديدة الناجحة للزعيم السوري طموحات أعلى: إعادة بناء العلاقات الدبلوماسية مع أوروبا. بعد التأكيد، من وجهة نظر الأسد، على الطبيعة الغادرة للدول الأوروبية ومشاركتها في مؤامرة عالمية ضد سوريا لسنوات يبدو أن الأسد قد خفف موقفه الآن. يتحدث الرئيس، الذي فاز بولايته الرابعة في انتخابات لا منازع \ منافس فيها في مايو ٢٠٢١ الآن عن الديمقراطيات الغربية كحلفاء رئيسيين. ولتحقيق هدفه، تساعد السعودية والإمارات العربية المتحدة الأسد، اللتين يُعتقد أنهما تضغطان على شركاء أوروبيين، وتفتنهما باستعادة العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة السورية الرسمية وتخفيف العقوبات الاقتصادية والقيود المفروضة منذ عام ٢٠١١.

تحرص الدول العربية على وضع حد للصراع السوري وعواقبه المدمرة التي تجاوزت حدودها الوطنية وامتد تأثيرها إلى المنطقة. ويعتقد أن مجموعة من المشرعين العرب والمسؤولين الحكوميين يعملون على إطار تطبيع العلاقات مع الأسد حيث يقوم التطبيع على ركيزتين رئيسيتين: التزام القوات المسلحة السورية بمعالجة تجارة المخدرات في جنوب سوريا، والعودة الآمنة للاجئين السوريين. كما يمكن للدول العربية أن تدفع الأسد للإفراج عن بعض الآلاف من المعتقلين الذين اعتقلوا تعسفا منذ عام ٢٠١١ والمضي قدما في العملية الدستورية. أخيرا وليس آخرا، من المرجح أن تطلب المملكة العربية السعودية والقوى العربية الأخرى من الأسد تخفيف علاقاته مع إيران. على الأرض، يمكن أن يترجم هذا الاتفاق العربي إلى دعوة القوات العسكرية العربية إلى التمرکز في المناطق العازلة في جنوب سوريا من أجل حماية المناطق ومساعدة اللاجئين العائدين، مع تحييد نفوذ العديد من الميليشيات المرتبطة بإيران. وبدلا من إيجاد حل للصراع، يبدو أن النهج يؤيد تطبيع حالة عدم الاستقرار في الصراع السوري والعودة إلى الوضع الإقليمي قبل الصراع.

نظام إقليمي جديد؟

إن الحل المحتمل للصراع السوري لا يأخذ بعدا إقليميا متزايدا فحسب، بل إنه يأتي أيضا لتوضيح التغييرات الجيوسياسية المهمة. والأهم من ذلك أن الصين تبدو أكثر تأثيرا من أي وقت مضى. بينما تتبنى المملكة الوسطى نهج "السلام من خلال التنمية الاقتصادية"، ويبدو أنها تنازلت عن استثناء في الشرق الأوسط، حيث عملت كوسيط بين المنافسين منذ فترة طويلة وتوسطت في التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران في مارس ٢٠٢٣. في الاتفاق، أكد الخصمان-المشهوران بتورطهما في صراعات بالوكالة مثل سوريا واليمن وكذلك البحرين والعراق ولبنان وقطر-احترامهما "سيادة الدول" و"عدم التدخل في الشؤون الداخلية".

من قبيل الصدفة، تعكس الأولويات المتعلقة بسيادة الدولة المعجم المستخدم في اتفاقيات السلام التي تم التفاوض عليها بين جماعات المعارضة السورية والنظام السوري تحت رعاية روسيا بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١. والواقع أن عملية أستانا، التي أطلقت في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٦، شكلت التحول من السلام الإنساني إلى السلام العسكري من خلال تأمين الحدود السيادية، وإعادة دمج احتكار العنف في الدولة، ونزع سلاح الجماعات المسلحة المعارضة.

لا تشارك الصين بشكل مباشر في حل الصراع السوري. ومع ذلك، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي، أثرت الجمهورية الشعبية على المحاولات الدولية لإيجاد نهاية للأزمة السورية. شكلت القضية السورية نقطة تحول بالنسبة للصين التي عرفت تاريخيا باستخدامها لحق النقض. إذا كانت الصين لا تزال تستخدم الامتناع عن التصويت كعلامة تجارية لها، فقد استخدمت حق النقض ضد ١٠ قرارات لمجلس الأمن الدولي بشأن الصراع السوري منذ عام ٢٠١١، دائما بالاشتراك مع روسيا (مع ما يقرب من ٢٠ حق النقض) التي تدافع عن استخدام حق النقض (ما يقرب من ٢٠ حق النقض بشأن الصراع السوري، باستثناء الشؤون الإنسانية) كأداة للمأزق السياسي. الاستخدام المشترك لحق النقض هو مجرد مثال واحد على العلاقات القوية بين الصين وروسيا؛ في الأونة الأخيرة، التقى الرئيسان بوتين وشي في ٢١ مارس ٢٠٢٣ - بعد أسبوع واحد فقط من زيارة الأسد للكرملين لمناقشة العلاقات الاقتصادية والمساعدات الإنسانية والمصالحة المحتملة بين تركيا وسوريا في ضوء الزلازل الأخيرة.

لا تزال الصين تعارض بشدة تغيير النظام، خاصة في سوريا. في الواقع، استخدمت الصين حق النقض الأول على الإطلاق مع روسيا في عام ٢٠٠٧، رافضة ما اعتبرته تدخلا غير مبرر في الشؤون الداخلية لميانمار وعلامة على القوة الدبلوماسية للولايات المتحدة الحازمة بشكل متزايد. وهذا لا يدعم موقف الصين طويل الأمد ضد التغيير القسري للنظام-وهو موقف تشترك فيه مع

روسيا-فحسب، بل يمكن اعتباره أيضا نهجا أكثر واقعية لتأمين أصولها العديدة الموجودة في سوريا. في الواقع، تعد سوريا شريكا تجاريا رئيسيا للصين، حيث وقعت على مبادرة الحزام والطريق في يناير ٢٠٢٢. يبقى أن نرى ما إذا كانت الصين يمكن أن تكون مستثمرا رئيسيا في سوريا ما بعد الصراع؛ قد تكون الجمهورية الشعبية مترددة في تحمل المخاطر المرتبطة بالاستثمار على نطاق واسع في اقتصاد الحرب وبلد يحتاج إلى إعادة إعمار هائلة.

مع قيام جهات فاعلة جديدة بدور مؤثر بشكل متزايد في حل النزاع السوري، وفي السلام في الشرق الأوسط، يبدو أن القوى الراسخة في المنطقة تتبنى موقفا محايدا تجاه النظام الإقليمي المتغير. هذه هي حالة الولايات المتحدة، بعد أن ابتعدت عن التدخل والمشاركة القوية في الشؤون الإقليمية. تتوافق القيادة العربية في القضية السورية مع المصالح الأمريكية بشكل أفضل من قيادة أي من الدول الضامنة الثلاث في عملية أستانا: روسيا وتركيا وإيران. يتضح هذا بشكل خاص بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني في مايو ٢٠١٨ وبدء الصراع الروسي الأوكراني في فبراير ٢٠٢٢.

وأخيرا، قد تعيق القيادة العربية الجهود الروسية لتطبيع العلاقات بين سوريا وتركيا؛ وسيكون هذا خطأ أحمر بالنسبة للولايات المتحدة، حيث إن تركيا حليف رئيسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ليس هناك شك في أن الولايات المتحدة لا تزال، وستبقى، قوة دافعة في حل الصراع السوري والشرق الأوسط، لكن الحكم الإقليمي العربي يوفر للولايات المتحدة الفرصة للعمل تحت الرادار، وتنسيق الجهود الإنسانية والدبلوماسية دون أن ينظر إليها على أنها قوة تدخلية مهيمنة.

تطبيع تسوية الصراع السوري

إذا عادت سوريا في طليعة السياسة الإقليمية، لا تزال هناك أسئلة أساسية يتعين الإجابة عليها: ماذا يعني هذا التطبيع لملايين السوريين الذين ما زالوا يعانون من عواقب الصراع؟ وأي نوع من السلام سوف يجلب؟

استخدمت الدول الضامنة في محادثات أستانا-وخاصة روسيا وإيران-الأمم المتحدة وممارسات السلام المحلية لإبقاء النظام السوري واقفا على رأس الدولة السورية، والتفاوض على الانتقال الدستوري على تغيير النظام. وبذلك، حافظوا على وهم استمرارية هياكل الحكم، وأنقذوا الرؤية المقبولة والمعتمدة على نطاق واسع على نطاق واسع للدولة في الأوساط الدبلوماسية والسياسية. هذه الرؤية لسوريا معروضة في خطاب الرئيس السوري بشار الأسد، الذي بصر بلاكل على وحدة الدولة السورية، ومقاومة الحدود الخارجية والمؤسسات الداخلية للتأثيرات الخارجية، وسيطرتها على الأراضي (باستثناء جيب من الأنشطة الإرهابية في إدلب). بدعم من ضامني السلام، نجت الدولة السورية من الصراع، وكما يحب بشار الأسد أن يذكر محاوريه: 'نحن، سوريا، لم نتغير'.

لا يتم تقاسم وجهة النظر هذه على الأرض؛ كل يوم سوريا لا شيء كما كانت عليه قبل عام ٢٠١١. وعلى الصعيد الإنساني، يزداد الوضع سوءا - حيث يحتاج حوالي ٧ من كل ١٠ أشخاص داخل البلاد إلى مساعدات منقذة للحياة، بينما لا يزال هناك ٦.٨ مليون لاجئ لا يزال يتعين عليهم العودة. لكن العودة إلى ماذا؟ يتم تدمير اقتصاد البلاد والبنى التحتية والخدمات في الغالب. علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن النظام السوري يصادر ما لا يقل عن ٥٠ ملكية خاصة كل يوم، مما يعيق بشكل مباشر احتمالات عودة اللاجئين. على الجبهة السياسية، تسيطر حكومات المعارضة وتدير ما لا يقل عن ثلث الأراضي التي تستضيف ما يقرب من ٧ ملايين سوري في جميع أنحاء شمال البلاد. بالنسبة للعديد من هؤلاء السكان الذين كانوا في طليعة الثورة، لن يتم قبول السلام بدون العدالة ومحاکمات أولئك الذين ارتكبوا جرائم حرب، بما في ذلك الأسد نفسه. من المؤكد أن هذا الرأي يتأثر بتحديات مماثلة في المنطقة الأوسع؛ عبر الحدود الشرقية، تبرز القضية العراقية كمثال صارخ على العواقب المدمرة لانعدام العدالة الانتقالية على السلام المستدام.

وبالمثل، لن تقبل جماعات المعارضة المسلحة والحكومات التنازل عن مكاسبها وتيسير العودة إلى حالة ما قبل عام ٢٠١١. هذا هو الحال بالنسبة لهيئة تحرير الشام في إدلب؛ فالجماعة السلفية الجهادية مرتبطة بشكل غير رسمي بحكومة الإنقاذ المعارضة وتتعاون بشكل فعال مع الأمم المتحدة لتمكين عبور المساعدات عبر المعابر الحدودية الإنسانية.

وينطبق الشيء نفسه على الجيش الوطني السوري، الذي تمتلك بعض الفصائل دوافع وطنية له، والمليشيات الإيرانية في الجنوب التي يرتبط ازدهارها ارتباطا وثيقا بتجارة المخدرات. وقد لا تكون المعارضة بنفس القوة في الشمال الشرقي، حيث بذلت الإدارة

التي يقودها الأكراد جهودا لاستئناف المحادثات مع الأسد، وهو موقف شجعتة حكومة إقليم كردستان في العراق. غالبا ما اتهمت الإدارة بتشجيع الانفصالية الكردية، ويبدو أنها استقرت على التحول الديمقراطي بدلا من تغيير النظام. في ٢٤ حزيران / يونيو، أعلن عدد من الشخصيات السياسية والمعارضة عن 'وثيقة التوافق' لاجماع' لحل الأزمة السورية. وتصر الوثيقة بشكل خاص على ضرورة تحويل سوريا من التركيز على المركزية إلى التعددية، وأهمية استعادة سيادة البلاد ووحدة أراضيها، ورفض جميع مشاريع الانقسام والفصل.

هناك شيء واحد مؤكد: التركيز على بقاء سوريا كدولة موحدة قد يؤدي إلى سلام وطني وحتى إقليمي أوسع، لكنه لن يقود أبدا إلى تغيير بناء. إن قبول الأغلبية الشاملة فقط هو الذي يمكن أن يكون أساسا قويا لبناء مستقبل سلمي ومستدام لسوريا.

شكر وتقدير

أسجل هنا خالص تقديري ل إياس غريز ومهند الريش لمساهمتهما في المناقشات التي ألهمت هذه المقال.

بحوث سوريا

هذه المدونة جزء من سلسلة جديدة من المدونات والملخصات السياسية التي تركز على تحديات الحدود وخطوط الصراع، حرية الحركة، وإيصال المساعدات الإنسانية في سوريا.

تعرف على المزيد وتصفح [جميع مخرجات البحث في السلسلة](#).

[استكشف جميع أبحاث PeaceRep Syria](#).

نبذة عن الكاتب

[جولين بوجوان](#) باحثة ما بعد الدكتوراه في منصة أدلة السلام وحل النزاعات. لديها خبرة متعددة في مجال دراسات السلام والصراع واهتمام شديد بالممارسات البحثية التعاونية والمسؤولة. تشمل خبرتها الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، والإسلام السياسي، والتطرف العنيف، وإدارة النزاعات في منطقة الشرق الأوسط.